رد قانون الإجراءات الجنائية لمجلس النواب لإعادة مناقشته خطوة جيدة للأمام

المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة
THE ARAB CENTER FOR THE INDEPENDENCE OF THE JUDICIARY AND THE LEGAL PROFESSION (ACIJLP)

مؤسسة دعم العدالة
JUSTICE SUPPORT FOUNDATION (JSF)

القاهرة فى 22 سبتمبر 2025

رد قانون الإجراءات الجنائية لمجلس النواب لإعادة مناقشته

خطوة جيدة للأمام

يتابع **المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة** بإرتياح بالغ توجيه السيد رئيس الجمهورية بشأن إعادة مشروع قانون الإجراءات الجنائية إلى مجلس النواب لإعتراضات ملخصها تحقيق مزيد من الضمانات لحرمة السكن وضمانات المتهم في إجراءات المحاكمة على إمتداد حلقاتها، وزيادة بدائل الحبس الاحتياطي، وإزالة أي غموض في الصياغة وإعتبارات تتعلق بالحوكمة والوضوح والواقعية، وإتاحة الوقت المناسب أمام الوزارات والجهات المعنية لتنفيذ الآليات والنماذج المستحدثة في مشروع القانون.

وإذ يثمن المركز العربي هذه الخطوة التي إتخذها السيد رئيس الجمهورية، فأنه يأمل أن تحظى

الخطوة التالية مزيد من الحوار المجتمعى والإستعانة بأساتذة الجامعات والخبراء المستقلين ، من أجل الخروج بصياغات جديدة لنصوص قانون الإجراءات بما يحقق الضمانات المنوه عنها ، ومن قبل ذلك وضع فلسفة كاملة لإعداد مشروع قانون للإجراءات الجنائية يلبى تطلعات المواطنين والخبراء فى قانون يحمى ويصون حقوق الأفراد فى ضمان قواعد محاكمات عادلة ومنصفة وفقا لأحكام القانون الدولى لحقوق الإنسان .

وإذ يرى المركز العربى فى قرار رئاسة الجمهورية بإعادة مشروع القانون إلى مجلس النواب بأنه خطوة جديدة للأمام ، تتطلب خطوات أخرى ، فإنه يكرر مطلبه بضرورة الإسراع فى تشكيل لجنة خبراء مستقلة تتكون من عمداء كليات الحقوق بالجامعات المصرية أو من ينوب عنهم ، وممثلين لمنظمات المجتمع المدنى وممثلى النقابات المهنية والمحامين والقضاة ، تتولى وضع مشروع قانون يحمى حقوق الأفراد ويوازن بين المصلحة العامة وضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة .

وفى هذا السياق يعلن المركز العربى عن إستمرار حملته ضد مشروع قانون الإجراءات التى بدأت منذ العام 2017 ، وحتى يخرج مشروع القانون فى صيغته المتوافقة مع أحكام القانون الدولى لحقوق الإنسان ، بما يضمن ويؤمن حقوق وضمانات الأفراد فى محاكمة عادلة ومنصفة .